التعرف على بعض المصطلحات الاقتصادية

قبل الدخول في حيثيات الموضوعات الأساسية لعلم الاقتصاد الزراعي من الضروري جداً التعرف على بعض المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية، لأن كثيراً من الكلمات والمصطلحات المستخدمة في العلوم الاقتصادية تعدّ كلمات شائعة الاستخدام في حياتنا اليومية، لكن غالباً ما يُستخدم في العلوم الاقتصادية كلمات تختلف في مفهومها عن المفهوم الدارج العادي، ومن هنا كان من الضروري إعطاء تعريفاً دقيقاً للكلمات والتعابير الاقتصادية الآتية :

الحاجة Want

المقصود بالحاجة هو الرغبة في الحصول على شيء ما، ويحتاج الإنسان في حياته اليومية إلى إشباع رغبات كثيرة، وقد تكون تلك الرغبات ترفيهية مثل الذهاب إلى السينما أو النزهة أو الاستماع للموسيقى... الخ .

وقد تكون تلك الرغبات خدمية مثل الحاجة إلى الذهاب إلى الطبيب أو المهندس ... الخ، وعموماً تتصف الحاجة الإنسانية بمجموعة من الخصائص الأساسية الآتية :

1- الحاجة غير محدودة أو لا نهائية

إذا نظرنا إلى الطبيعة الإنسانية فإننا نلاحظ أن الفرد يتطلب إشباع رغبات أو حاجات كثيرة لا حصر لها، وإذا قام الإنسان بإشباع حاجة معينة سرعان ما تنشأ حاجات أخرى يرغب في إشباعها، وهكذا نجد الإنسان يحتار في متطلباته وتحقيق رغباته من الأطعمة المختلفة واقتناء الأدوات المختلفة .

2- الحاجة قابلة للإشباع

على الرغم من كون الحاجة لا نهائية وغير محدودة، نرى أنها يمكن إشباعها بشكل محدود طالما أن الفرد يستطيع الحصول عليها، وعلى ذلك فإن الإنسان له حدود لإشباع غريزة الجوع مثلاً .

3- الحاجة متكاملة

نرى أنه من النادر أن تقوم سلعة واحدة بإشباع الحاجة البشرية، فالفرد مثلاً إذا أراد أن يشبع حاجته من الطعام لا يستطيع الاعتماد على نوع أو صنف معين منه، وما ذلك إلا لحاجته لأكثر من عنصر غذائي مطلوب إشباعه كما هو الحال في الفيتامينات والدهون والبروتينات والسكريات ... الخ .

4- الحاجة متنافسة

تتنافس الرغبات فيما بينها بهدف إشباعها من قبل الإنسان، وعلى هذا الأساس نجد أن الفرد في حياته اليومية يضع أولويات للحصول على الحاجات، وسبب ذلك كون موارده محدودة.

5- الحاجة بديلة

تتصف الحاجة بإمكانية استبدالها لإشباع قدر معين من الرغبة، وعلى هذا الأساس نجد أن هناك سلعاً مختلفة يمكن أن يستبدل فيما بينها لإشباع قدر من الحاجة، فمثلاً الحاجة إلى الطعام يمكن أن نلبيها باستخدام أصناف متنوعة من الأغذية، إلا أن الاختيار في ذلك يتم وفقاً للأسعار النسبية لكل صنف من هذه الأصناف .

6- الحاجة متباينة

تختلف الحاجة الواحدة حسب المكان والزمان بصورة نسبية فالإنسان عندما يشعر بالجوع تزداد عنده مقدار الحاجة إلى الطعام، كما أن حاجته إلى الدفء يرتبط بفصل الشتاء حيث تنخفض فيه درجة الحرارة، ويرتبط أيضاً بالمكان الذي يقطن فيه ومدى توفر وسائل التدفئة به .

7- الحاجة مختلفة في أهميتها

فمن خلال إلقاء نظرة بسيطة حول الحاجات المختلفة التي تحتاج إلى إشباع من قبل الإنسان نرى أنها تختلف من حيث أهمية إشباعها، فمنها ما هو ملح إشباعه ومنها ما هو أقل إلحاحاً فالجائع مثلاً يفضل اقتناء الطعام وإشباع رغبته منه في المقام الأول عن نزوة أخرى تراوده لإشباعها كدخول مسرح أو سينما مثلاً .

8- الحاجة تتحول إلى عادة

إذا استمر فرد في إشباع حاجة ما فسرعان ما تتحول هذه الحاجة إلى عادة متأصلة كما هو الحال في موضوع التدخين أو تناول المشروبات .

المنفعة Utility

يقصد بالمنفعة مدى قابلية السلعة لإشباع الحاجة، أو يمكن التعبير عنها بصلاحية شيء ما لإشباع حاجة من حاجات الإنسان، وما دام الشيء قد ساهم في إشباع الحاجة فيعد نافعاً، الماء مثلاً له منفعة لأنه يساهم في إشباع رغبة الظمأ والري، وعلى ذلك فإن أي سلعة لها القدرة على إشباع رغبة ما بغض النظر عن كون هذه الرغبة خبيثة أم طيبة، أو أخلاقية أو غير ذلك تعد من وجهة النظر الاقتصادية نافعة، وتتخذ المنفعة الاقتصادية أنواعاً متعددة :

1- المنفعة في الشكل

لكي نتفهم طبيعة هذا النوع من المنفعة نقول بأن صانع الأحذية يعمل على تغيير في شكل الجلود التي يستخدمها في مهنته، ويحوله إلى أصناف مختلفة من الأحذية فهو والحال هذه يضيف إلى الجلود منفعة شكلية أقدر في إشباع الرغبات الإنسانية، كذلك الحال عند صناعة الملابس من القطن، أو الخبز من القمح .... الخ .

2- المنفعة في الزمن

تستخدم المحاصيل الزراعية في إشباع كثير من الحاجات البشرية، وعندما نحافظ على تلك المحاصيل بتخزينها في أماكن تمنع تلفها فإن ذلك يعني أننا أضفنا إلى المحاصيل الزراعية منفعة زمنية، حيث يمكننا استخدام تلك المحاصيل وطرحها في الأسواق في وقت لا تنتج فيه .

3- المنفعة في المكان

عندما نعمل على نقل سلعة ما من مكان إلى آخر كما هو الحال بالنسبة لأكثر المحاصيل الزراعية، حيث يتم نقلها من أماكن إنتاجها إلى أماكن الاستهلاك في الأسواق المختلفة، ففي هذه الحال نقول بأننا أضفنا إلى السلعة منفعة مكانية .

4- المنفعة بالتملك

يضيف التجار عل مختلف أنواعهم وأشكالهم منافع تملكية للسلع التي يتعاملون بها، فتاجر الفاكهة مثلاً الذي يضع منتجاته في متجره ويصنفها، فإنه يسهل على المستهلك تملك ما يريد من السلعة بعد أن كانت ملكيتها تابعة للمزارع .

5- منفعة الخدمات الخاصة

يمكن التعبير عن تلك المنافع بتلك الخدمات التي يقوم بأدائها الأطباء والمهندسون والمدرسون .... الخ ، وبشكل شخصي إلى الأفراد الذين يحتاجون إلى تلك الخدمات بصورة مباشرة .

السلع Good

يمكن تعريف السلع بأنها الأشياء أو الوسائل التي تساهم في إشباع الرغبات الإنسانية، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من السلع :

1- السلع الاقتصادية وغير الاقتصادية (حرة)

يقصد بالسلع الاقتصادية تلك السلع التي تحتاج إلى مجهود إنساني في تكوينها والكمية الموجودة منها تتصف بالندرة نسبة للحاجة إليها، وتشكل هذه المجموعة من السلع الاقتصادية المحور الذي تدور حوله المشكلة الاقتصادية، وتتمثل السلع في المواد الغذائية والسيارات والآلات ... الخ وأيضاً تتمثل في الخدمات التي يقدمها المهندسون أو الأطباء أو المدرسون ... الخ .

أما السلع غير الاقتصادية أو الحرة فهي تلك السلع التي تتميز بالوفرة بحيث يستطيع الفرد الحصول عليها أو على خدماتها بدون مقابل مثل الهواء وأشعة الشمس ..الخ ، فهي والحالة هذه لا تحتاج إلى مجهود إنساني للحصول عليها .

2- سلع الاستهلاك والإنتاج

يقصد بسلع الاستهلاك تلك السلع التي تعطي إشباعاً مباشراً للمستهلك ومن أمثلتها الطعام والشراب والملبس، بينما سلع الإنتاج فإنها تعطي إشباعاً بشكل غير مباشر وهي تستخدم في إنتاج سلع أخرى ومن أمثلتها الآلات والأدوات المختلفة.

3- السلع المادية وغير المادية

السلع المادية هي تلك السلع التي يكون لها كيان ملموس ويمكن الإحساس بوجودها بصورة مادية مثل الأرض والمباني والآلات والسلع الغذائية والصناعية، أما السلع غير المادية فهي تمثل جميع الخدمات التي يقدمها كل من الأطباء أو المهندسون أو المدرسون وغيرهم من أصحاب المهن الأخرى الذين يقدمون خدماتهم للآخرين .

4- السلع ذات الاستعمال الواحد و المتعدد

يقصد بالسلع ذات الاستخدام الواحد تلك السلع التي تشبع رغبة لمرة واحدة ولا يمكن استخدامها مرة أخرى مثل الطعام والشراب والأسمدة والمبيدات، بينما على العكس من ذلك فإن السلع ذات الاستعمال المتعدد يمكن استخدامها أكثر من مرة في إشباع الرغبة مثل الملابس والمساكن حيث تتكرر في استخدامها لإشباع الرغبة .

الإنتاج Production

يعني الإنتاج في العرف الاقتصادي تكوين المنفعة أو زيادتها، كما أنه يعد الوسيلة لإشباع الرغبات الإنسانية سواء كانت تلك الرغبات مادية (سلع) أو معنوية (خدمات)، ويقصد بوسائل إشباع الرغبات المادية تكوين أو زيادة الإنتاج المادي المحسوس مثل المحاصيل الزراعية والسلع الصناعية ... الخ، أما وسائل إشباع الرغبات المعنوية فيقصد بها تلك الخدمات التي يقوم على تأديتها الأطباء والمهندسون والمدرسون ... الخ .

الاستهلاك Consumption

يعرف الاستهلاك من وجهة النظر الاقتصادية بأنه المصير النهائي لاستخدام السلع والخدمات وفنائها وعلى ذلك فإن إشباع رغبة الجوع باستخدام الخبز والطعام يمكن أن يطلق عليه استهلاكاً، وهنا يجب أن نفرق بين المعنى الدارج للاستهلاك وبين معناه اقتصادياً، فالمحروقات التي تستخدم في أفران إنتاج الخبز قد تعد من وجهة النظر العادية بأنه استهلاكاً، إلا أنه من وجهة النظر الاقتصادية لا يعد كذلك ، وإنما يعد أحد مستلزمات الإنتاج التي تساهم في إنتاج الخبز الذي هو بدوره الذي يستهلك .

الثروة Wealth

يقصد بالثروة الكمية المتاحة من السلع والخدمات وهي بهذا المفهوم تختلف عن المعنى الدارج للثروة وهو توفر كمية كبيرة من النقود، وعموماً يمكن القول بأن النقود هي أحد مصادر الثروة ولكن ليست هي الثروة التي تشتمل بمعناها الاقتصادي على مصادر أخرى مهمة مثل الأراضي والمباني والآلات والأثاث بالإضافة إلى جميع الخدمات المتاحة، والثروة لها شروط أساسية يجب أن تتوفر فيها، ويمكن تلخيصها في المقدرة على إشباع الحاجة أي (نافعة)، ثم كونها نادرة أو قليلة بالنسبة للطلب عليها وأخيراً قابليتها للتبادل والتحويل .

الموارد Resources

نعني بالموارد أي عناصر تستخدم في العملية الإنتاجية مثل الأرض والعمل والسماد والبذار ... الخ كما تعد أشعة الشمس والهواء والمياه أيضاً من الموارد، حيث أن جميع هذه العناصر بالإضافة إلى العناصر الأخرى تساهم في العملية الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر، وبصورة عامة جرى تقسيم الموارد إلى قسمين :

1- الموارد المخزونة

هي تلك العناصر الإنتاجية التي تحتوي على خدمات مخزونة ومن أمثلتها الأسمدة والعلائق والمبيدات ... الخ، وهذه الموارد في حال استخدامها فإنها تستنفذ نهائياً في العملية الإنتاجية وفي حالة عدم استخدامها في فترة معينة فإنه يمكن تخزينها للاستفادة منها في عملية إنتاجية مستقبلية .

2- الموارد المتدفقة

هي تلك العناصر الإنتاجية التي تحتوي على خدمات متدفقة، وإذا لم تستخدم في فترة إنتاجية فلا يمكن استخدامها في فترة إنتاجية مستقبلية، وذلك لأن الخدمات التي تعطيها مثل هذه الموارد متدفقة باستمرار ويجب الاستفادة منها آنياً، وتعد خدمات العامل أو الآلات ... الخ كنموذج للموارد المتدفقة .

القيمة Value

تعني القيمة اقتصادياً قدرة السلع أو قوتها على التبادل بسلعة أخرى، وتعد قيمة السلع مسألة نسبية فهي تختلف حسب الزمان والمكان ووفقاً لندرتها، وعندما يستبدل مثلاً وحدة وزن القطن بثلاث وحدات وزن من القمح نقول بأن القيمة التبادلية للقطن تساوي ثلاث مرات من قيمة القمح، وطبعاً قد تختلف هذه النسبة بتغير المكان أو مع مرور الزمن .

السعر Price

يعد السعر مقياساً للقيمة بوحدات من النقود، وقد انتشر استخدام النقود في العصر الحديث بحيث أصبحت جميع السلع تقيم بوحدات نقدية؛ أي بأسعارها، والأسعار قابلة للتغير أيضاً بحسب الزمان والمكان ووفقاً للندرة .

الاستثمار Investment

هو الفرق بين الإنتاج والاستهلاك، وكلما كان الإنتاج أكبر من الاستهلاك كان هناك استثمار أكبر، ويأخذ الاستثمار صوراً متعددة منها الاستثمار الثابت الذي يتمثل في الآلات والمباني والمنشآت المختلفة، أو في استزراع الأراضي الجديدة، وبصورة عامة يمكن القول بأن الاستثمار هو إضافات جديدة إلى الرصيد الكلي من رأس المال، ويتصف بقابلية للتآكل والتلف، لذا يجب وبصورة مستمرة صيانته وتجديده بمزيد من الادخار والاستثمار .

هذا وإن حجم الاستثمار وكميته يستخدم كمقياس لمعدل النمو الاقتصادي في أية دولة، فكلما زادت نسبة الاستثمار أدى ذلك لزيادة مصادر الثروة ومن ثم زيادة الدخل القومي .

التوازن الاقتصادي Economic Equilibrium

يتحقق التوازن للجسم أو الحدث إذا كانت القوى المحيطة بالجسم أو الحدث تعمل في اتجاهات متعاكسة وبنفس الدرجة، أما إذا اختلت أي من القوى المتعاكسة فإن هذا يؤدي إلى تحريك الجسم لكي يأخذ وضعاً جديداً من التوازن، ويمكن الاستفادة من هذا المعنى عند تحليل الظواهر الاقتصادية المختلفة فالأسعار مثلاً تتحدد وفق قوى الطلب والعرض، فعندما تتساوى تلك القوى ينشأ السعر التوازني، وإذا ما تغيرت قوى الطلب مع افتراض بقاء قوى العرض ثابتة فإن السعر التوازني سيتحرك إلى سعر توازني جديد ... وهكذا يأخذ التوازن الاقتصادي صوراً متعددة حسب النظرة الجزئية أو الكلية أو الزمن .

فالتوازن الجزئي هو ذلك الوضع الذي يشعر فيه الفرد أو المؤسسة بثبات وضعه من ناحية إنفاق الدخل وثبات الأسعار والكميات المتاحة .

أما التوازن الكلي فيدل على توازن النظام الاقتصادي في دولة معينة بحيث ترتبط كل الوحدات الاقتصادية ببعضها في إطار توازن الأسعار والكميات المتاحة داخل كل نظام اقتصادي .

وأخيراً التوازن حسب الزمن فيمكن تقسيمه إلى توازن قصير الأجل وتوازن طويل الأجل ، ويقصد بالتوازن قصير الأجل إحداث التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة على أساس ثبات كمية الإنتاج وعدم إمكانية زيادتها، أما التوازن طويل الأجل فهو يشير إلى تلك الفترة الزمنية التي تسمح

بإمكانية تغيير العوامل المؤثرة على الإنتاج والعوامل المؤثرة على الكميات المطلوبة إلى الدرجة التي يحدث فيها التوازن الكلي .

مستوى المعيشة وتكاليفها Stander of living and Stander of cost

يطلق اصطلاح مستوى المعيشة على مقدار ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات في وحدة الزمن التي قد تكون يوم أو شهر أو سنة، وكلما ارتفعت كمية السلع والخدمات ارتفع مستوى المعيشة وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن زيداً يعيش في مستوى أعلى من الذي يعيشه عمرو إذا كان يستهلك كمية من السلع والخدمات أكبر من التي يستهلكها عمرو، ويمكن تطبيق هذا المثال على مختلف المجتمعات وبنفس الأسلوب .

ومما يجدر ذكره في هذا المجال بأنه لو فرض أن ارتفع دخل الفرد مع بقاء الأسعار للسلع والخدمات على ما هي عليه فإن الفرد سوف يستطيع أن يحصل على مزيد من تلك السلع والخدمات وفي هذه الحال يمكن أن يقال عن هذا الفرد بأن مستوى معيشته قد ارتفع، ولذا فإن التغييرات التي تحدث في الدخول والأسعار لها أهمية كبيرة للحكم على ارتفاع مستوى المعيشة أو انخفاضها، وكلما ارتفع الدخل بنسبة أكبر من ارتفاع الأسعار فهذا مؤشر يعكس ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح .

أما تكاليف المعيشة فتعبر عن حجم الإنفاق من الدخل على السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد في وحدة زمنية معينة، ولا شك أن الإنفاق النقدي على السلع والخدمات يتأثر بمدى ارتفاع أو انخفاض الأسعار، وعلى ذلك فإن ارتفاع الأسعار يعد كمؤشر لارتفاع تكاليف المعيشة والعكس صحيح .

الرفاهية Welfare

اختلف علماء الاقتصاد في وضع تعريف موحد للرفاهية، إلا أنهم اتفقوا على أن الثروة تعد الوسيلة الأساسية للوصول إلى الرفاهية، وفي رأينا أن الرفاهية هي توفير أكبر قدر ممكن من الثروة واستخدامها استخداماً أمثل بهدف تحقيق غايات الفرد وحاجاته المتعددة، وكلما استطاع الفرد أن يشبع مزيداً من رغباته المتعددة كلما كان هذا دليلاً على السير في طريق الرفاهية، وفي هذا المجال يجب ألا يغيب عن ذهننا بأن المزيد من الثروة قد لا تصلنا إلى مزيد من الرفاهية، وذلك فيما إذا انفقت على السلع التي قد تحدث ضرراً صحياً أو نفسياً مثل الإسراف على الطعام بشتى أنواعه أو التدخين أو المشروبات الروحية إلى الحد الذي يحدث ضرراً في الصحة العامة .

التوسع الأفقي في الزراعة

هو زيادة حجم الإنتاج عن طريق زيادة المساحة المزروعة عند ثبات مستوى التقنية وتكنولوجيا وتنظيم الإنتاج .

التوسع العمودي في الزراعة

هو التوسع الزراعي عن طريق زيادة حجم الإنتاج بتوظيف كل الإمكانيات واستخدام أفضل الأساليب الزراعية للمساحة نفسها من الأراضي .

الأراضي فوق الحدية

هي الأراضي التي تحقق ريعاً لأصحابها، حيث تزيد قيمة الناتج فيها على تكاليف الحصول على هذا الناتج .

الأراضي الحدية

هي الأراضي التي يتساوى فيها قيمة الناتج مع تكاليف الإنتاج .

الأراضي تحت الحدية

تكون فيها قيمة الناتج أقل من تكاليف الإنتاج، وهذه الأراضي غير صالحة للزراعة من الوجهة الاقتصادية لأن مستثمرها يخسر اقتصادياً .

المشكلة الاقتصادية Economic Problem

تنشأ المشكلة الاقتصادية من صعوبة التوفيق بين الموارد الاقتصادية المحدودة والحاجات الإنسانية غير المحدودة، فقصور وسائل الإنتاج عن سد حاجات الإنسان وإشباعها مع الأخذ بعين الاعتبار درجة القصور أو الندرة من مجتمع إلى آخر، وبسبب أن حاجات الإنسان متعددة ومتجددة ومتباينة ومتزايدة مع مرور الزمن فإن هذه المشكلة تزداد أو تنقص تبعاً لذلك .

علم الاقتصاد

أحد العلوم الاجتماعية الذي يبحث في سلوك الإنسان كعضو في مجتمع تجاه استغلال الثروة التي لها صفة الندرة والاستعمالات البديلة، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الإشباع للرغبات المتعددة والمتنافسة الإنسانية .

علم الاقتصاد الزراعي

هو أحد العلوم التطبيقية لعلم الاقتصاد، حيث يهتم بتطبيق النظريات والقوانين الاقتصادية في مجال القطاع الزراعي للوصول إلى حلول مثلى لمشكلات هذا القطاع .

فروع علم الاقتصاد الزراعي

1- اقتصاديات الأرض

يهتم موضوع اقتصاديات الأرض بدراسة كل ما له علاقة بحقوق التصرف في الأرض والموارد الطبيعية وطرائق استغلالها، ويبحث في الوسائل التي تحقق الكفاية الإنتاجية للأرض وصيانة التربة وتصنيف الأراضي وتملكها، وفي جميع القوانين والأنظمة التي تحكم استعمال الأرض الزراعية كعامل إنتاجي مهم .

2- إدارة المزارع

دراسة طرائق ووسائل تنظيم عناصر الإنتاج وتطبيق المعرفة التقنية والخبرات لكي تنتج المزرعة أكبر قدر ممكن من الدخل الصافي والأرباح .

3- التسويق الزراعي

يعرف بأنه مجموعة من الوظائف المتصلة بنقل ملكية السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك والمرتبطة بأي تغير في شكلها لزيادة منفعتها الاقتصادية .

4- الإصلاح الزراعي

مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها الحكومة التي تؤدي إلى تغيير البنية الهيكلية للنظام الزراعي ومعالجة عيوبه المختلفة .

5- التمويل الزراعي

يبحث في الطرائق والوسائل التي تمكن المزارع من الحصول على الأموال اللازمة للقيام بعمليات الإنتاج الزراعي وما يرافقه من أنشطة كتنمية الموارد الزراعية وتخزين ونقل وتصنيع المنتجات الزراعية .

6- اقتصاديات الإنتاج الزراعي

يهدف هذا الفرع من فروع الاقتصاد الزراعي إلى التعرف على الوسائل والطرائق التي يمكن من خلالها الوصول الى الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية، وذلك لمساعدة المزارعين في تحقيق أهدافهم بالحصول على أقصى أرباح ممكنة.

7- السياسة الزراعية

مجموعة الإجراءات والأساليب والتدابير التي يتم اتخاذها في وقت ما لتحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية مستقبلية معينة تلبي الرغبات الغذائية والمعيشية لأبناء المجتمع، وتخلق بيئة الاستقرار المناسبة لنمو الجوانب الاجتماعية الأخرى .

8- التنمية الزراعية

كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك بإعادة تنظيم العلاقات الزراعية وزيادة الموارد الزراعية في الريف .

9- التعاون الزراعي

يهدف إلى خدمة المزارع بشكل خاص والقطاع الزراعي بشكل عام من خلال توحيد الجهود في سبيل تحقيق المنفعة التي لا يستطيع المزارع تحقيقها بجهوده الفردية، ويتم ذلك ضمن إطار التنظيمات التعاونية .

10- التكثيف الزراعي

يُقصد بالتكثيف الزراعي توظيف رأس مال إضافي؛ لتعزيز وسائل الإنتاج الزراعي في المساحة نفسها من الأرض أو على الرأس الواحد من الحيوانات الزراعية، مع التطبيق الكامل والأمثل لأحدث ما توصلت إليه العلوم الزراعية والتجارب المتقدمة في كافة المجالات، بالإضافة إلى تحسين طرائق الإدارة وما تتضمنه من توجيه وتنظيم ومراقبة النشاط الإنتاجي والتسويقي للمشروعات الزراعية، وذلك للحصول على أكبر كمية وأفضل نوعية من الإنتاج وبأقل ما يمكن من نفقات العمل ومستلزمات الإنتاج في وحدة المنتجات النباتية والحيوانية.

قانون تناقص المنفعة Law of diminishing utility

المنفعة كما مر معنا تعبر عن صلاحية الشيء للإشباع، ومن الملاحظ أن درجة المنفعة لأي سلعة تقل كلما ازداد استهلاك الفرد منها خلال فترة معينة من الزمن، ويستمر تناقص درجة المنفعة إلى أن تصل إلى درجة العدم أو الصفر، وإذا استمر الفرد بالاستهلاك فإن ذلك سوف ينعكس عليه سلبياً ويشعر بالألم، فمثلاً لو أن زيداً من الناس أكل عدداً من ثمار التفاح في وقت معين فإن المنفعة التي يحصل عليها من التفاحة الأولى تكون كبيرة ولنفرض قدر لها رقم (15) ، أما التفاحة الثانية فستكون منفعتها أقل من الأولى ولنفرض قدر لها رقم (12)، أما التفاحة الثالثة فستكون منفعتها أقل من التفاحة الثانية ولنفرض قدر لها رقم (10)، وهكذا باستمرار أكل التفاح تتناقص درجة المنفعة حتى تصل إلى درجة الصفر أو العدم، فإذا استمر في استهلاك وحدات من التفاح أكثر من ذلك فإن درجة المنفعة تصبح عكسية وسوف يشعر بالألم .

من الملاحظ أن الناس لا يستمرون في استهلاك سلعة إلى أن تصبح منفعتها سالبة، بل يتحولون إلى استهلاك وحدة أولى من سلعة جديدة تشبع عندهم رغبة تزيد على ما كان منتظر الحصول عليه من منفعة إذا استمر باستهلاك وحدة تالية من السلعة الأولى .

المنفعة الحدية Marginal utility

تشير المنفعة الحدية إلى الزيادة في المنفعة الكلية نتيجة استهلاك وحدة جديدة من السلعة ويمكن توضيح معنى المنفعة الكلية أو المنفعة الحدية بوضع الجدول الآتي الذي يفترض شخصاً ما يستمر في أكل وحدات من سلعة التفاح :

جدول المنفعة

عدد الوحدات المستهلكة من التفاح	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
1	15	15
2	27	12
3	37	10
4	45	8
5	51	6
6	55	4
7	57	2
8	58	1
9	58	0
10	56	2 −

يلاحظ من الجدول السابق أن المنفعة الكلية تعبر عن تجميع لدرجات المنفعة التي يحصل عليها المستهلك، فالمنفعة الكلية مثلاً للوحدة السابعة هو الرقم (57)، وللوحدة التاسعة هو الرقم (58) .

أما المنفعة الحدية فهي تعبر عن منفعة آخر وحدة مستهلكة أو مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة استهلاك وحدة جديدة، وعلى هذا الأساس فإن المنفعة الحدية للوحدة الرابعة من التفاح كانت (8)

وللوحدة التاسعة (0) وهكذا ... ، ويمكن تصوير درجات المنفعة برسم بياني مكون من محورين أحدهما رأسي يعبر عن درجات المنفعة، والآخر أفقي يعبر عن الوحدات المستهلكة من السلعة على النحو الآتي:

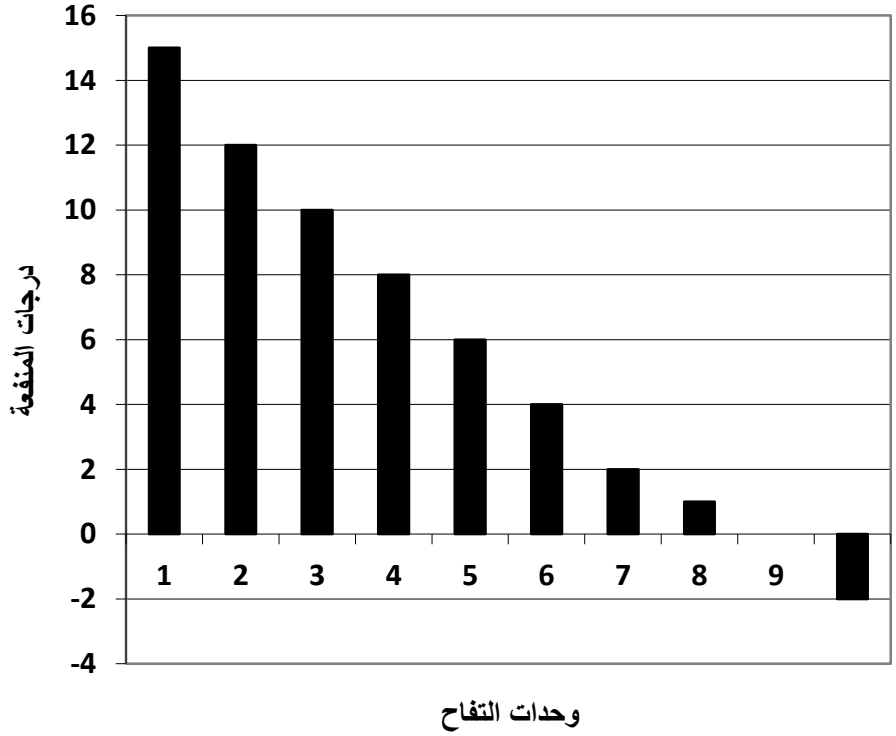

المراجع

1- حسين، رعد جعفر (2014) – محاضرات في مادة الاقتصاد الزراعي . (عن الشابكة تاريخ الزيارة 2018/9/20)

2- خياط، سهيل (2010) – التكثيف الزراعي . كلية الزراعة، منشورات جامعة البعث، 238 ص .

3- العلي، جمال مصطفى – محاضرات غير منشورة في الاقتصاد الزراعي، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة البعث .

4- الفتيح محمد سعيد، عبد اللطيف عبد الغني (1998) – الاقتصاد الزراعي. كلية الزراعة، منشورات جامعة حلب، 301 ص .